

تداعيات كورونا تدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر

تسارع تهوي نسبة النمو وانخفاض قيمة الدينار وارتفاع نسبة التضخم



خروج الوضع عن السيطرة

22 مليون زبون، تشهد ضغطا ملحوظا خلال المناسبات والأعياد الدينية وأن البريد دفع ما يقدر بنحو 400 مليار دينار خلال الأسابيع الأخيرة، وأن التنسيق العملي بين المصارف والبريد بات حتميا لتغطية مثل هذه الحالات.

ولكن المسألة أخذت أبعادا أخرى، بعدما قرر الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون فتح تحقيق حول ما أسماه "نقص السيولة، مما يعني أن الأمر لا يقتصر على البعد الاقتصادي، خاصة وأن رئيس الحكومة جراد، كشف عن وجود "عرقلة متعددة لتوفير السيولة في بعض عقد لقاء طارئ".

لاغراض تستهدف تاليب الشارع ضد السلطات.

فئة 50 و100 و200 دينار جزائري نتيجة افتقارها للسيولة المالية وللنقص الحاد للأوراق المالية.



باستخدام القوى العاملة المحلية المؤهلة. واعترف ميتول بأن المحروقات ستبقى مصدر الإيرادات الرئيسي للسنوات الخمس أو العشر القادمة، مشيرا إلى أن خطة الخروج من الأزمة الاقتصادية يجب أن تستند إلى حوكمة جديدة ولا مركزية، تعتمد على خمسة أقطاب اقتصادية جهوية. ودعا إلى "تكافل بين الدولة والمواطنين يضم المسؤولين المنتخبين والشركات والبنوك والجامعات والمجتمع المدني من أجل محاربة البيروقراطية التي تشل البلد".

وتواجه الجزائر أزمة سيولة حادة كشفتها بوضوح اضطراب مكاتب البريد في العديد من مناطق البلاد، إلى دفع مستحقات عملائها بواسطة النقود من

وتنباؤ الخبير الاقتصادي عبدالرحمن ميتول بأن "يتراجع احتياطي العملات الأجنبية إلى 37.21 مليار يورو مقابل تقديرات أولية 43.44 مليار يورو".

وبحسب الخبراء، فإن الحلول متوفرة لتفادي الإنكماش، لكن أي حل سيتطلب إصلاحات جذرية. واقتراح قديدير تخفيض معدلات فائدة، مع استقطاب الأموال المتداولة في القطاع غير الرسمي وخفض الضرائب اعتمادا على عدد فرص العمل الجديدة التي يتم خلقها.

ودعا إلى إطلاق مشاريع كبرى مثل استخدام الصحراء لبناء مناطق صناعية زراعية مع بنية تحتية للتجهيز، بالإضافة إلى توسيع شبكة السكك الحديدية إلى الجنوب، وكل ذلك

سارع فايروس كورونا في إدخال الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر المحقق نظرا للمؤشرات المفزعة الأخيرة التي ظهرت في ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض قيمة الدينار بفعل توقف نشاط القطاعات المنتجة في وقت يكافح فيه البلد تراجع عائدات النفط.

الجزائر - زادت خطورة الوباء على الاقتصاد الجزائري مع ظهور مؤشرات عن انخفاض النمو وقيمة الدينار في ركود نشاط الشركات فضلا على أزمة تراجع إيرادات الطاقة في بلد يعتمد بصفة مفرطة على عائدات النفط.

ويواجه الاقتصاد الجزائري تداعيات انتشار فايروس كورونا المستجد مع انخفاض قيمة الدينار وارتفاع التضخم وتوقف الشركات عن العمل، وكل هذا يأتي إلى جانب انخفاض عائدات النفط.

وحذر خبراء الاقتصاد من أنه إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء لمواجهة الوضع على نطاق واسع، فإن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية سيصبح أمرا لا مفر منه.

وأعلن الديوان الوطني للإحصاء عن "أرقام مقلقة" من انخفاض بنسبة 3.9 في المئة في إجمالي الناتج الداخلي في الربع الأول من 2020 إلى اقتراب نسبة البطالة من 15 في المئة في يوليو بعدما ثبتت عند 11.4 في المئة في نهاية 2019، حسبما كشف منصور قديدير الأستاذ المشارك في المدرسة العليا للاقتصاد في وهران.

ولم يتم تقييم خسائر القطاع الخاص بعد، لكن العديد من المتاجر المغلقة بما في ذلك المطاعم والمقاهي ووكالات الأسفار. وهي تواجه خطر الإفلاس بسبب إغلاقها منذ 19 مارس.

واعترف رئيس الوزراء الجزائري عبدالعزیز جراد بأن "الجزائر تعيش وضعاً اقتصادياً صعباً غير مسبوق ناتج عن أزمة هيكلية للحكومات السابقة، إضافة إلى انهيار أسعار البترول وأزمة فايروس كورونا".

ويعتمد أكبر اقتصاد في منطقة المغرب العربي على عائدات النفط، مما يعرضه لتقلبات الأسعار، بسبب عدم تنوع الموارد.

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سيشهد الاقتصاد الجزائري انكماشاً نسبته 5.2 في المئة هذا العام مع عجز في الميزانية هو الأعلى في المنطقة. وأكد قديدير أنه ما لم يتم إجراء إصلاحات "سيدخل الاقتصاد الجزائري حتماً مرحلة انكماش وللجوء إلى الاستدانة الخارجية سيصبح حتمياً".

وأضاف "سيتم الحجر على البلد وستفتح أبواب جهنم عليه وتخرب كل الشرور أعمال شعب وتطرف ديني".

وكان الرئيس عبدالمجيد تبون استبعد اللجوء إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي أو من الهيئات المالية الدولية الأخرى باسم السيادة الوطنية.

وتحتفظ الجزائر بذكريات مؤلفة من لجوئها عام 1994 إلى صندوق النقد الدولي وخطة الإصلاح الهيكلي أدى إلى تخفيضات هائلة في الوظائف وإغلاق شركات عامة وخصخصة جزء منها.

ولكن الحكومة الجزائرية أعدت خطة للانتعاش الاقتصادي، وقررت في بداية مايو خفض ميزانية تسيير الدولة إلى النصف.

وفي قانون المالية التكميلي لسنة 2020 تم إقرار انخفاض إيرادات الميزانية إلى حوالي 38 مليار يورو، مقابل 44 مليار يورو كانت متوقعة في الميزانية الأصلية.

مؤشرات اقتصادية خطيرة

- انخفاض الناتج الداخلي بنسبة 3.9 في الربع الأول من 2020
- اقتراب نسبة البطالة من 15 في المئة خلال يوليو 2020

وباستثناء قطاع الطاقة، انخفض إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1.5 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة مقابل زيادة قدرها 3.6 في المئة للفترة نفسها من 2019، بحسب ديوان الإحصاء وهو هيئة حكومية.

ومع إجراءات الحجر منيت الشركات المملوكة للدولة بخسائر تبلغ نحو مليار يورو من جراء الأزمة الصحية، حسب تقديرات وزير المالية أيمن بن عبدالرحمن.

مؤشرات اقتصادية خطيرة

- انخفاض الناتج الداخلي بنسبة 3.9 في الربع الأول من 2020
- اقتراب نسبة البطالة من 15 في المئة خلال يوليو 2020

ترايب يعلن خطة تحفيز لدعم الأميركيين المهديين بفقدان الوظائف

خطوة الرئيس الأميركي تثير جدلا في الكونغرس حول صلاحيات ضبط سياسة الإنفاق

ترايب يعلن خطة تحفيز لدعم الأميركيين المهديين بفقدان الوظائف

خطوة الرئيس الأميركي تثير جدلا في الكونغرس حول صلاحيات ضبط سياسة الإنفاق

ترايب قرار ترايب بمنح الأميركيين المهديين بفقدان وظائفهم دعما ماليا للتخفيف من تبعات الإغلاق الاقتصادي، جدلا كبيرا داخل مجلس الشيوخ الأميركي الذي اعتبر الخطوة غير دستورية وتتناقض مع صلاحيات ترايب في ما يتعلق بسياسة الإنفاق التي يضبطها الكونغرس.

400 دولار في الأسبوع قيمة تعويض البطالة لفائدة المهديين بفقدان وظائفهم

ونقلت وكالة بلومبيرغ للأخبار عن وزير الخزانة ستيفن منوشين قوله إنه "مستعد للاستماع إلى أي عرض من الديمقراطيين للتخفيف من آثار فايروس كورونا"، بينما قالت بيلوسي إنها تأمل في استئناف المفاوضات مع البيت الأبيض قريبا.

ولم يقدم المسؤولون تاريخا محددا لاستئناف المحادثات خلال مقابلات تلفزيونية بعد يوم من توقيع الرئيس ترايب الأوامر التنفيذية.

وقالت بيلوسي رئيسة مجلس الشيوخ الأميركي في برنامج "فوكس نيوز صنداي" يجب أن نصل إلى اتفاق، يجب أن نتقابل في منتصف الطريق. وفي برنامج "حالة الاتحاد" على شبكة "سي.ان.ان." قالت "بالتأكيد، هناك مجال للتوصل إلى حل وسط".

القرارات التي اتخذها بحد ذاتها غير واضحة، فأحد العود الأساسية التي أطلقها الرئيس هو تمديد المساعدة الممنوحة للعاطلين عن العمل حتى نهاية العام، إلى جانب الأموال المخصصة لكل ولاية.

ولم يكن تمديد هذا التعويض الذي منع وقوع العديد من الأسر في الفقر، موضع نقاش في الكونغرس بل قيمته هي التي كانت واحدة من نقاط الخلاف الأساسية. فقد اقترح الجمهوريون خفضها إلى مئتي دولار بينما يريد الديمقراطيون إبقاء قيمتها على 600 دولار.

وأعلن ترايب أن المبلغ المخصص هو 400 دولار، لكن هذا المبلغ قد يصبح في نهاية المطاف 300 دولار، لأن الدولة الفيدرالية لا تدفع سوى 75 في المئة منها وعلى الولايات تسديد الـ 25 في المئة المتبقية.

ويعرض الديمقراطيون خطة الجمهوريين التي تبلغ قيمتها ألف مليار دولار وانتقدوا خطوة ترايب في قيامه بعمل تنفيذي "غير دستوري" لإغاثة العاطلين عن العمل، وحثوا الإدارة على العودة إلى المفاوضات للتوصل إلى قانون في الكونغرس.

وقالت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي إن "التوجهات الأربعة التي أصدرها ترايب، وهي ثلاثة أوامر تنفيذية ومذكرة، ستفشل في تحقيق النتائج المطلوبة لدعم الاقتصاد، الذي يعاني من أشد تباطؤ يتعرض له منذ الحرب العالمية الثانية".

وقالت بيلوسي لشبكة فوكس نيوز الأحد، "ما فعله الرئيس لا يحقق حتى ما الذي سعى لتحقيقه"، معتبرة أن الأوامر التي أصدرها ضعيفة للغاية وتبدو جيدة فقط على الورق.

وبما أن الكونغرس يتحكم في سلطة الإنفاق في الولايات المتحدة، فإن سلطة

ولاية نيوجيرزي "كفى، سننقذ الوظائف الأميركية وسنقدم المساعدة للعمال الأميركيين".

ووقع الرئيس الأميركي أربع وثائق تنص على تخفيف أعباء عن الأجور، وتمديد تعويض البطالة بقيمة 400 دولار في الأسبوع وحماية المستأجرين المهديين بالطر من بيوتهم وتأجيل تسديد قروض الطلاب.

وبينما يبدو عدد الإصابات بفايروس كورونا المستجد في طريقه لتجاوز الخمسة ملايين، وبلغ عدد الوفيات 160 ألفا، كان البيت الأبيض والديمقراطيون يخوضون منذ أسبوعين مفاوضات للتوصل إلى خطة واسعة لدعم الاقتصاد.

ولكن قبل أقل من ثلاثة أشهر على الانتخابات الرئاسية وبينما انتهت مهلة الإجراءات الأولى في 31 يوليو، لم تسفر هذه المناقشات عن أي نتيجة.

وأكد ترايب الذي يتقدم عليه خصمه الديمقراطي جو بايدن في استطلاعات الرأي، أن قراره تجاوز الكونغرس عبر توقيع هذه الأوامر الرئاسية، سيسمح "بتوزيع الأموال بسرعة".

في الواقع، ستواجه هذه الأوامر اعتراضات في القضاء على الأرجح لأن الكونغرس، حسب الدستور الأميركي، هو المخول لاتخاذ معظم القرارات المتعلقة بالميزانية.

ووصف بايند الخطة بأنها "سلسلة من انصاف الإجراءات"، وقال إنها "محاولة جديدة وحقنة للتهرب من المسؤولية". ورأى أن البلاد تحتاج إلى "قائد حقيقي" قادر على التفاوض حول اتفاق مع الكونغرس.

نانسى بيلوسى
مرسوم رئاسى غير دستورى لن يدعم الاقتصاد

أما الإجراء الثاني فينص على تخفيف الأعباء عن أجور الأميركيين التي لا تتجاوز مئة ألف دولار سنويا. وقال ترايب "إذا فزت في الثالث من نوفمبر المقبل، فأنوي إلغاء هذه الأعباء".

وهذا الإجراء الذي يعارضه العديد من الجمهوريين والديمقراطيين لا يؤدي سوى إلى تأجيل دفع هذه الضرائب، ولا يلغها.

بدمينستر (الولايات المتحدة) - أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترايب خطة تحفيز جديدة لفائدة الأميركيين لتعويض البطالة وتخفيف أعباء الأجور في محاولة للتخفيف من تبعات الوباء التي تواصل استنزاف الوظائف، غير أن الخطوة ووجهت بانتقادات لتعارضها مع مبادئ ضبط الإنفاق داخل الكونغرس، وفي ظل غياب اتفاق في الكونغرس،

كشفت الرئيس الأميركي دونالد ترايب الذي يواجه انتقادات لإدارته لوباء كوفيد - 19، السبت عن خطة جديدة أصدرها بمرسوم رئاسي، لمصلحة ملايين الأميركيين المهديين بالطر من بيوتهم والذين يعانون من البطالة بسبب الوباء.

وقال ترايب في مؤتمر صحافي في منتجع الغولف الذي يملكه في بدمينستر

أثار قرار ترايب بمنح الأميركيين المهديين بفقدان وظائفهم دعما ماليا للتخفيف من تبعات الإغلاق الاقتصادي، جدلا كبيرا داخل مجلس الشيوخ الأميركي الذي اعتبر الخطوة غير دستورية وتتناقض مع صلاحيات ترايب في ما يتعلق بسياسة الإنفاق التي يضبطها الكونغرس.

كشفت الرئيس الأميركي دونالد ترايب الذي يواجه انتقادات لإدارته لوباء كوفيد - 19، السبت عن خطة جديدة أصدرها بمرسوم رئاسي، لمصلحة ملايين الأميركيين المهديين بالطر من بيوتهم والذين يعانون من البطالة بسبب الوباء.

وقال ترايب في مؤتمر صحافي في منتجع الغولف الذي يملكه في بدمينستر



شوارع تجم بالعاطلين عن العمل